استطلاع المدى الثقافي

مع تشكّل وزارة الثقافة العراقية الجديدة، وفي ظل ما يحيط بهذا التشكل من ظروف شائكة، فكرنا - في المدى الثقافي - ان نجري استطلاعا نجعل فيه مثقفينا يفكرون معنا بصوت عالٍ، ليناقشوا ما يريدونه من هذه الوزارة. وقد ضمّ الاستطلاع عينة من المثقفين العراقيين، من اجيال وتخصصات مختلفة. وقد راينا ان يشكل هذا الاستطلاع وثيقة تاريخية تحيط بلحظة تشكل اول وزارة للثقافة في العراق، بعد سقوط النظام السابق. لقد وصلتنا مجموعة من الاجابات، سنحرص على نشرها متسلسلة، آملين ان تثير أسئلة جادة تتعلق بمستقبل الثقافة في بلدنا. من هنا سنهتم بنشر مايردنا من المتابعات والتعليقات على اجابات المثقفين تلك بهدف تقديم موقف واضح للمشهد الثقافي في العراق، حفاظا على نهجنا في الحرص على تعددية الاصوات، وها نحن - ننشر - اليوم طليعة من الاجابات التي وردتنا

الحرية.. الحرية.. ياوزارة الثقافة

ماذا نريد من وزارة الثقافة !

سعد محمد رحيم

لعل ما لانريده من وزارة الثقافة (الفتية) هو أكبر مما نريده منها، وهذا تصور قائم على افتراض أننا مقبلون على بناء دولة القانون والمؤسسات، وإرساء أسس للمجتمع المدني الديمقراطي.

فوزارة الثقافة (القديمة) كانت تعمل بأستراتيجيات موضوعة على وفق مصالح وتصورات النظام الشمولي الذي سوّر الثقافة بتابوات لاتحصى، وحددها باتجاه معين لامحيد عنه، وقطع عنها أسباب النمو الحر.

من هنا، صار لزاما على وزارة الثقافة (الجديدة) ان تمتلك بقناعة رؤية واضحة عما لايجوز لها الى جانب رؤيتها عما يجب عليها أن تعمله. وبهذا تستطيع المساهمة في اخراج ثقافتنا من الأنفاق المعتمة الى النور والهواء الطلق.

وعلى سبيل المثال كانت الرقابة الثقافية واحدة من اليات التحكم التي استخدمتها السلطة البائدة.. تلك الرقابة التي ينبغي أن تنتهي بشكلها كافة لصالح رقابة واحدة وحيدة تفرض على مايمكن أن يدال من حرية ثقافتنا وازدهارها. وبذا ستكون وزارة الثقافة حارسة لحرية الثقافة، لا تتورط في إصدار أوامر ونواهٍ إلا لحماية الحريات العامة.

العراق. وهذا يحصل حين تدرك الوزارة أنها تعمل ضمن خارطة ثقافية واسعة سمتها الأولى التنوع والاختلاف فيكون عليها عندئذ أن تتجنب السياسات والإجراءات التي تخدم أو تهمش أو تحاصر اتجاها ثقافيا معينا لحساب إتجاه آخر. مع استدراك، أننا حين نقول بحرية الثقافة نفترض أن هذه الحرية ستكون من أجل ثقافة التفاعل والانفتاح والحيوية والتفهم والتسامح بالضد من ثقافة التعصب والكراهية والانغلاق التي لاتزدهر إلا في الأجواء الخانقة حيث تنعدم الحرية ويسود الجهل.

بالمقابل، على وزارة الثقافة أن تمتلك رؤية استراتيجية واضحة وعملية للكيفية التي بها تستطيع ان تساهم مباشرة في تنمية ثقافة عراقية حقيقية تزيح من خلالها القيم والتقاليد والأفكار والرؤى التي كرّسها النظام الشمولي لتؤصل بدلاً منها قيم وتقاليد وأفكار ورؤى المجتمع المدني الجديد.. ذلك أن الإرث الثقيل المتخلف عن ممارسات العهد السابق قد ترك تشوهات عميقة، نفسية وفكرية واجتماعية في شخصية جيلين على الأقل من أجيالنا وأحدث القطاعات مأساوية في مسيرة ثقافتنا. إن إحياء ما هو محلي وخاص وتقديمه في صورة حضارية متقدمة الى العالم تقابله ضرورة أن نفتح قنوات حرة مع العالم يستطيع من خلالها المثقف العراقي ان يلاقح ثقافته مع الثقافات الأخرى، وان يعرف بثقافته ويتعرف على ثقافات الآخرين، حيث تصبح الوزارة عاملاً مساعداً أساسياً بهذا الشأن في عملية مثاقفة حرة وجدية ومنتجة، وذلك بإيجاد المسارات الخصبة والفاعلة التي تصل ثقافتنا العراقية بالفضاء الثقافي العربي والفضاء الثقافي العالمي، جاعلة هدفها الاستراتيجي الأول العمل من اجل تقديم ثقافة امة، ذات جذور حضارية عريقة، وواقع ثقافي بالغ الخصوبة، هي الامة العراقية، للعالم. ومن وسائلها في ذلك تنظيم مهرجانات وندوات وملتقيات بالشكل الذي يجعلها الأرقى عربيا وعالميا.. مهرجانات وندوات وملتقيات للأدب والسينما والمسرح والكتاب والموسيقى والفن التشكيلي والرقص، وكذلك عن طروحات العصر الفكرية والثقافية.. الخ. وأن يكون هناك مهرجان سنوي كبير، لمدة شهر، على سبيل المثال، يتضمن فعاليات عديدة من تلك التي ذكرناها آنفا بحيث يغدو هذا المهرجان عيدا ثقافيا سنويا يعطي صورة مشرقة وواضحة عن ثقافة البلد وحضارته. وبالمقابل، عليها ان تشارك من خلال مؤسساتها في ندوات وملتقيات ومهرجانات العالم الثقافية بأفضل الوجوه الثقافية العراقية، سندها في ذلك معايير الكفاءة والجودة والإبداع لكي يتعرف العالم على ماهو راقٍ وعميق من ثقافتنا.

وفي عراق اليوم والغد يبقى على وزارة الثقافة أن تفكر كيف تستطيع أن تدعم مؤسسات المجتمع المدني، وتشيع ثقافة ديمقراطية لكي تكون جزءاً فاعلاً من تنمية البلد الشاملة، وان توصل ثقافتنا العراقية الى كل بيت، بحيث تصبح الثقافة هاجسا وموضع اهتمام كل عراقي.. وعليها أن تدشن مراكز دراسات تتابع من خلالها أوجه النمو والمشاكل والعوقات الخاصة بالجانب الثقافي، ومدى تأثير الثقافة في الوسط الاجتماعي.

وأخيراً ينبغي أن يكون لهيكل الإداري والمفاصل الإدارية للوزارة نا مرونة عالية في العمل بمعنى ان يتكيف مع المستجدات من التغيرات على الأصعدة كافة (الإدارية والفنية والتقنية)، وأن تنبذ الإجراءات البيروقراطية التصلبة التي تعرقل النشاط الثقافي.

المشكلة ليست في الوزارة بل في المثقفين

لقد كان هاجس المثقفين على الدوام العثور على طاغية يحب الحكمة أو العثور على أوتوقراطية مثقفة تؤيد مشروعاً مجنوناً لحكم الفلاسفة، وكنا يعرف انتقاد "كارل بوبر" القاسي لمشروع مازديك الذي أدى إلى كارثة قومية. لقد التقيت بمثقفين لامعين لم تنقصهم الموهبة ولكن ينقصهم الضمير، وكنت أشعر بالتقزز لأنهم ينظرون إلى الانتهاكات التي لا رادع لها بأنها مبررة طالما انهم سيأتون مع الطاغية الذي وعدهم بالمناصب.

علي بدر

في الواقع ان المثقفين الى اليوم يكررون مأساة سقراط مع طاغية سيراكوسا، والى اليوم لا يرون مكاناً للحكمة في صقلية الحسية، ويفضلون النوم تحت مكاتب بيروقراطية تتسم بالبرود، ويتسم عملها بالقسوة، ويفضلون على النزاهة، العمل مع صناع السعادة الطاغية مثل المحرومين والمهرجين والطباخين، وينقذون أوامر وزراء الدعاية وبارونات المخدرات وسيارفة البنوك وضباط الجيش، وهم إلى اليوم يفضلون العمل ككلوشرات للسلطة بدلاً من التفكير في فساد النظام، وهم مستعدون للكتابة عن جمال القتل دون ان يرى أي واحد منهم عن قرب جثة. وانا إلى اليوم لا اعرف هل يتعلق هذا الأمر بمغالطة عاطفية أم بجرب اخلاقي؟ وستكشف الأيام القبلة ان طموحاتنا ستتهدم عند اول الذين سيرابطون على باب وزارة الثقافة سواء بانجذاب مالي أو بطموح مهني، والذين سيفعلون كل شيء من اجل مصادرتها، ان مشكلتنا ليست في الوزارات انما في المثقفين الذين لم يستطع الفن تهذيبهم، وهم المدافعون عن افكار المرحلة دون الشعور بالتناقض أو مجافاة الضمير، وهم الآن ديمقراطيون لأن الديمقراطية اليوم هي الحيلة والفتيلة، وستسمح لهم بالوصول لسد النافذ على منافسيهم بالقوة والعنف وبكل شيء، وهم ليبراليون بطبيعة الأمر، وهم مستعدون في الوقت ذاته لانتاج افكار لافتة للانتباه عن القتل الضروري وتبرير الجازر والسجون، وهم دراويش إذا كان هذا الأمر مهماً، وعلمانيون ايضاً، وهم طائفيون إذا كانت هنالك طائفة تدفع، وديمقراطيون وسرياليون وقوميون وما لا أدري ايضاً، ولكنهم حيتان بلا شك، قادرون على ابتلاع الوزير والوزارة والاحتلال ولن يبقوا من الثقافة والمثقفين غير القشور. كلنا يتذكر ملاحظة جوليا كريستفا القاسية والحقيقية عن العرب، بأن الكتاب لا يشكل صدمة في الشارع، وما قاله موشي دايان عن خسارة العرب في حرب 67 بأن العرب لا يقرأون، وهو امر حقيقي بطبيعة الأمر ولا يمكن إنكاره، فنحن نعيش في مجتمع من الأميين ولدينا كمية ضخمة من الأوباش، ونخبة مثقفة عبارة عن ناتج سوسيولوجي معقد، ونخبة سياسية ضعيفة، ودولة منتحرة، وعلى الوزارة ان تعرف ان لا نجاح لأي مشروع تحديثي دون مجتمع يقرأ، نحن بحاجة إلى مشاريع ثقافية مدروسة، دعم لدور نشر تأخذ على عاتقها نشر الكتب والترويج لها وتوزيعها، ولدينا تجربة مريرة في غضوة الكتب في الخازن، الاهتمام بالعلوم الإنسانية من سوسيولوجيا وسياسة وقانون وعلم نفس وفلسفة، الثقافة ليست شعراً فقط، سن قوانين لجوائز كبيرة للعلوم الإنسانية والأدب ولا سيما للشباب لا للذين على أبواب القبور. وانا احلم إلى اليوم بتأسيس مدينة ثقافية في وزارة الدفاع في باب المعظم من مسارح وسينمات ومقاهي أدبية ومكتبات وصحافة ودور نشر، وأتمنى أن ترى النور.

تحرير الخطاب الثقافي

هناك مسؤوليات كبيرة يفترض ان تنهض بها الثقافة في المرحلة الراهنة لمواكبة التحولات العميقة التي يشهدها مجتمعنا في المرحلة الراهنة، ومنها الإسهام بشكل اكبر واعمق في تعميق مسيرة هذه التحولات ورفض الوقوف على الهامش السياسي والاجتماعي والثقافي، والتحول الى قوة فاعلة في تغيير الوعي وصياغته بما يخدم بناء الفرد العراقي وتأسيس مجتمع مدني ديمقراطي تعددي مفتوح يطوي الى الأبد الصفحات السود في تاريخنا السياسي والتي حاولت خلق مجتمع أحادي مغلق ومتحجر معاد للأنسان والحرية والتغيير.

فاضل ثامر

ووزارة الثقافة بوصفها مؤسسة اساسية من مؤسسات إنتاج الثقافة ورعايتها في مجتمعنا مطالبة بإنجاز الكثير من المهمات الخطيرة التي يصعب حصرها لأنها تدشن برنامجها على ركام من الخراب والدمار والشلل الذي اصاب المرافق والدوائر والمؤسسات الثقافية في ظروف الحرب، وفي اعقاب اكثر من ثلاثة عقود من سياسة عسكرة الثقافة وتهميشها وتدجينها. وربما تقف في أولوية هذه المهمات مسألة إعادة إعمار المؤسسات التي تعرضت للدمار والحرق والتخريب وتأهيلها لممارسة وظائفها الأساسية، وإعادة النظر بصورة جذرية في هيكلة هذه المؤسسات والدوائر في ضوء مسؤولياتها الثقافية الصرف البعيدة عن المسؤوليات الإعلامية والتعبوية التي كانت تنهض بها في ظل النظام البائد. لقد عمد النظام الدكتاتوري الى الخلط بين الخطابين الثقافي والإعلامي، والتضحية بالخطاب الثقافي لصالح خطاب إعلامي فاشي احادي معاد للحرية والحوار، كما فرض على المؤسسات الثقافية ذاتها مثل هذا الخلط المتعمد. ولذا فقد بات من الضروري تحرير الخطاب الثقافي من سلطة الخطاب الإعلامي لمنح هذا الخطاب الهواء النقي الكافي للحياة والتواصل، وإعادة تحديد مهمات المؤسسات الثقافية في ضوء ذلك. وهذا يتطلب بالضرورة الاعتماد على عناصر وطنية نظيفة لم تسهم في تلويث الثقافة ومسخها لصالح النظام الفاشي واقصاء العناصر التي شاركت في تدمير الثقافة وتحويلها الى بوق للإعلام الدكتاتوري وحروبه الجائرة. إن هذه القدمات هي بمثابة تمهيد الأرضية للشروع برسم سياسة ثقافية استراتيجية على المدى البعيد لإعادة تفعيل الحياة الثقافية بكل فنونها ومفاصلها في ضوء المتغيرات الجديدة، ووضع أسس ديمقراطية للتعامل مع المبدعين والمشتغلين في الحقل الثقافي من أدباء وفنانين وموسيقيين، وإيجاد آلية جديدة للتعامل مع الاتحادات والنقابات والروابط الثقافية غير الحكومية مثل اتحاد الأدباء وجمعية الفنانين التشكيليين ونقابة الفنانين واتحاد المسرحيين والعشرات من الروابط الثقافية التي يمكن ان تتأسس او تعاود نشاطها مثل رابطة نقاد الأدب ورابطة نقاد المسرح ونوادي الشعر والقصة ومنتديات الأدباء الشباب والتي تشكل جزءاً عضوياً من مقومات المجتمع المدني الجديد الذي نطمح إلى إقامة أسسه الديمقراطية التعددية المفتوحة. اننا نتطلع إلى ان تعود عجلة الثقافة إلى الدوران، وعلى وفق أسس علمية مدروسة وان يستطيع المثقف ان يلعب دوراً فاعلاً في الحياة الثقافية والسياسية وفي رسم مصير بلاده، وان لا يهمش أو يحجم دوره ومركزه بعد اليوم.

ثقافة ما بعد الخراب

د. عاصم عبد الامير

لقد بدا لي هذا الاستفتاء ذا اهمية لممارسة نوع من الحوار الشفاف وكشف الاوراق لواقع ثقافي مرير كنا شاهدي عيان على انهياره مرة واحدة، بعد ان ألغم بمظاهر التضليل، والخاتلة، وخداع الذات، كما أنه يفترض بالضرورة شد حبال الوصل المقطوعة مع المؤسسة الثقافية العليا ممثلة بـ(وزارة الثقافة) في محاولة لخلق تمرين في التخاطب الحضاري مع المؤسسة التي مثلت في ما سبق صورة من صور قهر الارادة الثقافية وتخويف الآخر.

ومما نعرف أن لعقلية التخاصم الشأن في انتشار مظاهر الانحلال يوم كانت المؤسسة الثقافية تؤدي فروض الطاعة لأوامر لا ينبغي بالتقطع عصياتها، بحيث بدت قادرة على تطعيم سلطتها المستمدة أصلاً من سلطة أشد بطشاً مما أدى الى انشطار الفضائل الثقافية الى ثلاثة مستويات على الارجح. الاول ارتضى لخطابه الثقافي أن يخضع لظاهر الاستلاب والضغط، وأن يهين كرامته بوحل التهافت لصالح إرادة البطش مما أدى الى التحاق تجارب عدة غير مأسوف عليها، في حين لزم الفصيل الثاني نوعاً من البراءة وكان جراء ذلك ان فتحت جبهات لحروب شتى ليس أقلها الحجب التي تشيد ما يجنيه المثقف من رزق ضئيل كي يستر عياله في خضم الخانق المادي، والوضع المعاشي المتردي.

فهو الذي لا يؤثر الهادئة، ويشيد نصوصه على وفق ما تمليه إرادته الثقافية. هذا الخط نعرف عن كثب ما الثمن الذي دفعه سواء كان منهم من نجا بجلده في المهاجر، أو من تلقى العواقب وبالها من عواقب!

نعم يتحمل المثقف قسطاً غير قليل من وزر الانحراف الخطر الذي أتى على الثقافة العراقية بمفاصل مجتمعه تدوينية كانت أم بصرية وتحديداً حين أدار المثقف ظهره لمحنة الشعب وهو يرزح تحت صنوف الاذلال مؤشراً للمريع لهز أنم، والشناعات التي مزقت البلاد شر ممزق.

الخروج من الخراب

والآن، وبعد كل الذي جرى، ترى هل بمقدورنا تحاشي الاخطاء الجسيمة، والمآزق الكارثي الذي نحن عليه الآن؟ وأن نشغل قناعة الثبتية من المستقبل بمزيد من العمل المتنير بأقل ما يمكن من الخسارات، وبأكثر ما يمكن من الانجازات التي ينبغي أن تبنى على قاعدة من الحوار المستمر والتفاعل الحر.

بالطبع ان تشكيل وزارة الثقافة بحد ذاته يعد أول القطاف ومبعث أمل، مع أنها قد ولدت في ظرف أو وضع لا يحسد عليه. فليس سهلاً البدء من مرحلة خراب شامل. والمهم ان تضع في حساباتها الدرس القاسي الذي كانت تدور في فلكه سابقاً حين تحولت الى قناة بثاثة للوصايا، ومظاهر التأليه، وهز العصا بوجه الثقافة الحرة.

علينا ابتداء ان نصحح نبرة الاحباط التي ظللت لابل كدرت المشهد الثقافي برمته بعد أن تخم المثقف بالشعارات البراقة التي قادت الثقافة الى تدني مستويات الافتقار للارادة، وسحق الرأي التدويري. وازاء المناخ الديمقراطي الذي وجدنا انفسنا في كنفه بين عشية وضحاها، علينا التشبث بالفرصة لسابق الريح، والاحزاب، والاحلام معاً لترتيب اوراق حياتنا الثقافية الجديدة. ونرقى في تطلعاتنا الشروعة على الضغائن والصغائر من الامور الى ما يحتاجه العراق الجديد. وان لا نتأخر في قول ما يفيد لا سيما ونحن نشهد أجواء الجدل في حياتنا الموعودة.

وأرى أيضاً، من الضروري السعي لاعادة الثقة فيما خسره المثقف العراقي بفعل الصدمات التلاحقة والتي لا نظير لها. وننتظر من (وزارة الثقافة) ممثلة بالسيد الوزير الجزائري وملاكها وأطيافها العاملين ان لا تقيد مشروعها الاصلاحي بالشرائع اللزمة بالطريقة التي تحيد حركة الثقافة وتدفقها المتسارع، وأن لا تتعصب لوثوقيات تراثنا مثالية للخروج من الأزمة الراهنة. إذ قد تقود هذه الوصايا الى مظاهر سرعان ما تبدد وتضاءل باختلالات غير محمودة العواقب.

وندع ضمير المثقف هو الفيصل فليس بيننا من لا يريد لبلده أن يصبح عنواناً للحرية، والسلام، والانفتاح الثمر. فهذا البلد على ما شهد من بلوى اثر اخرى، ورغم الضر الذي قلت من عضده فهو ولود كريم، وقابل على الاتيان بالحياة من جديد بعد كل نازلة. وأجد أن الفرصة متاحة لأن نترك للآخر قسطاً من الحرية كي يقول ماديه لتدور عجلة الجدل والحوار البناء. وان نحيط هذه الحركة المباركة بالمراقبة الشريفة التي تهتف أولاً وأخيراً للعراق، وللجرب حظنا في تعطيل العادات الخاطئة التي جنينا منها ما جنينا من صنوف التخلف والتشرذم من معاداة، وتزلف، وفنون الاخطاء، وإبادة الرأي الاخر وان نضيق الخناق بوجوه الوصوليين والمتزلفين مع الترفع على التشكيك والتبرم والمذاكرة، لاسيما وان المشتركات الجوهرية هي القاسم الذي تجتمع عليه الأرادة سياسية، او ثقافية، او احيانا شعبية عجزت كل أحابيل الاصولية، والانحراف، والظلامية من جر العراق في متاهة وضياع.

لا أريد هنا بالقطع، ان أبدو مسدي نصائح. وثقتي لا تحد في ما يفعله طلائع الفكر والثقافة ممن تولى زعامة هذه المؤسسة الثقافية العليا ولكن كلنا أكفاء تدفع بها الى مرافئ الحرية والكلمة خدمة لنهضة تنويرية واصلاحية كم نشعر بلهفة وحاجة ماسة لها.

ولتكن البداية صورة من صور المقاومة والاصرار لانقاذ الثقافة العراقية وتنقيتها من الامراض المتوطنة وجعلها أمثولة للتحديث والتنوع.

إن (وزارة الثقافة) الجديدة قد وجدت نفسها ازاء دور تاريخي هو الاصعب فيما يخيل لي - من كل أطوارها السابقة. واعتقد جازماً أن الافق في انتظارها. فللعمل وليبارك الله مسعى العاملين.

وأخيراً يودي لو ان الوزارة تعيرنا قسطاً من مشاغلها وهي جد كثيرة في ان تعيد لنا (رابطة النقد التشكيلي) التي كانت فاعلة في الثمانينيات من القرن الفائت والتي أقبرت بعد ذلك حتى الالفية الثالثة. إذ ليس من العقول أن يشغل الفن العراقي كل هذه الكتلة العربية والدولية وليس له رابطة تنظم مساره التنويري. وان يصار الى تشكيل لجنة لمتابعة وضبط نفائس الفن العراقي المنهوبة لارجاعها مجدداً بالتنسيق مع دائرة الفنون التشكيلية. وان تضيق الخناق على شذاذ الافاق ممن يحلمون بتهريب ذاكرة الفن العراقي الى خارج القطر، بالايعاز الى الخافر الحدودية بعدم السماح بمرور اية شاردة او واردة من تلك الاعمال فهي رصيد كفاحنا الشرف، وعنوان محبتنا للعراق ومخيلة ابداع طليعي.. وقل اعملوا..

حالات المثقفين واحوال الوزارة

عبد الزهرة زكي

امام وزارة جديدة للثقافة في العراق الجديد، لن نستطيع أن نتحدث عن أي شكل من اشكال المطالبة التي عادةً ما يتقدم بها المثقفون لوزارة تشكل هيكلاً مؤسساتياً حكومياً يراد منه تصنيع الثقافة أو تنميتها على وفق تصور الحكومة للثقافة، لن نتقدم بمطالبات في ظرف كظرف العراق مالم نتأمل مشكلات المثقفين أنفسهم وأسلوب صلتهم بمؤسسات الدولة. وحتى يتاح مثل هذا التأمل سنجد أن المثقفين:

1- يحتاجون الى الغاء نمط من العلاقة نظم صلتهم بالمؤسسات الحكومية الثقافية، نمط جعل من المثقف وعمله في الثقافة مرتبطين مشيمياً بتلك المؤسسات، ارتباطاً لا فكاك منه. وبهذا استطاعت مؤسسات الثقافة توجيه الثقافة اكثر مما وجهها المثقفون. مثل هذه الحاجة الى الغاء ذلك النمط التطفلي من العلاقة ربما تضخم شيئاً من الحساسية لدى قطاع مهم من المثقفين ضاقوا ذرعاً بأسلوب تحكم المؤسسات بهم وبمصائرهم الثقافية، ووجدوا في مناخ الحرية المؤملة فرصة مثالية لفك الإرتباط. بينما سيجد قطاع آخر منهم الأمر على العكس من هذا يفعل إدمانهم الطبيعة الإرتزاقية التي نظمت علاقاتهم بالحكومة ومؤسساتها. وبفعل يقينهم الجاهز بأن المثقف موظف حكومي مجاله مؤسسات الثقافة.

2- مطالبون في الإسهام في عملية (صنع) وزارة جديدة للثقافة في دولة جديدة. وهو جزء من مطالبة أشمل توجب فاعلية استثنائية للمثقفين في (تصنيع) الدولة الجديدة وبناء المجتمع الجديد. إن حساسية القطاع المهم من المثقفين تحتاج الى شيء من (الرونة البدنية) اللازمة لعمل المثقفين. بينما هي تتطلب قدراً أكبر من الحرية والشفافية اللازمتين لعمل وزارة للثقافة في العراق. امام هذين الحالين في شأن المثقفين أنفسهم، سنجد هناك أحوالاً أخرى تخص الوزارة الوليدة، ومنها:

1- ان الوزارة، وفيما هي تتكفل بمهمة النهوض والتغيير في مؤسساتها القديمة واستحداث مؤسسات جديدة، مطالبة من جانب ثان بدعم و(استيلاد) مؤسسات وشركات خاصة (غير حكومية)، وتشجيع المثقفين على التفكير والعمل من اجل خلق هكذا جهات، وتحفيزهم مادياً ومعنوياً على هذا الصعيد، وكذلك تحفيز رؤوس الأموال على الإستثمار فيها.

2- ان تضع الوزارة، وقبلها الحكومة، في تصورها ان الخصخصة وما كان قد سمّي في زمن النظام السابق بـ(التمويل الذاتي) امران يتعارضان تماماً والرغبة في استنهاض حركة الثقافة في البلد. حيث لابد من استمرار الدعم الحكومي سواء لعمل الوزارة او لعمل المؤسسات والتنظيمات والتجمعات الثقافية الخاصة، والانفاق عليها بالاسلوب الذي لا ينظر الى عمل الثقافة بوصفه ترفاً غير أساسي.. وهي النظرة التي جعلت من قيمة الرصود للثقافة في ميزانية اي من الدول العربية (إذا كانت ثمة ميزانيات!) تأتي في المرتبة الدنيا أو لا تأتي.

3- كيف نفكر دستورياً في ان يكون منهاج عمل الوزارة غير خاضع لتصور الحكومة المنبثقة عنها وزارة الثقافة؟ وبالتالي كيف نستطيع ان نحمي الوزارة من تأثيرات التغيرات الوزارية المحتملة في بلد يفكر بالديمقراطية أسلوباً في العمل السياسي؟ كيف لا تكون الوزارة مجالاً للتعبير عن سياسة وهوى ومزاج تتغير بتغير الوزير أو الحكومة؟

4- نحن الآن في مرحلة بناء بلد. ولذا يبدو امراً أطبيعياً اجتماعنا، كمثقفين، حول الوزارة، واجماعنا على التفكير معها، يبدو امراً أطبيعياً، بل وملزماً.. غير أن وزارة الثقافة، وفي ظروف تالية، ستكون واجهة الحكومة أمام مثقفين تشكل المعارضة الدائمة جانباً حياً في عملهم الثقافي. لذا ستتحمل الوزارة الوليدة ومعها الحكومة ولجنة كتابة الدستور مهمة وضع اسس قانونية تحترم وتكفل حرية الاختلاف والاعتراض وحق القول في وجه السلطة. ومادام السيد مفيد الجزائري أول وزير للثقافة قد جاء تؤمن عمل طويل في المعارضة للحكومة، فان المثقفين يطمحون في استثمار جانبه المعارض (الذي مازال بالتأكيد أقوى من جانبه الحكومي) عند وضع قانون الوزارة، وبما يعزز الحريات ويصونها من نزق المتشبثين بقوة السلطة وممنوعاتها.

5- لابد من الإشارة الى أن من اعجل مهمات الوزارة التوجه الى جميع المثقفين العراقيين في الخارج ودعوتهم للعودة الى بلادهم وتوفير ما يستحقون من دعم ورعاية تقديراً لمعاناتهم ونضالاتهم واستجابة لحاجة بلدهم وشعبهم الى جهودهم في الظرف الراهن.